

Distr.: General
9 May 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
البعثة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية زامبيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين وتشرف بإبلاغه بأن حكومة جمهورية زامبيا قررت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في الانتخابات التي ستجرى في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، أرفقت طيه مذكرة تبين إنجازات زامبيا وتعهداتها والتزاماتها الطوعية صوب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عالميا (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة: تعهدات جمهورية زامبيا والتزاماتها الطوعية بشأن حقوق الإنسان وفقا للقرار ٢٥١/٦٠

- ١ - تظل جمهورية زامبيا ملتزمة بتعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالنهوض بها للجميع. وتلتزم زامبيا أيضا بتعزيز التنسيق الفعال لشؤون حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها داخل منظومة الأمم المتحدة.
- ٢ - ويتضمن دستور زامبيا اعترافا وإعلانا بأن كل شخص في زامبيا يتمتع، حاضرا ومستقبلا، بالحقوق والحريات الأساسية للفرد بصرف النظر عن العرق أو الأصل أو الرأي السياسي أو اللون أو العقيدة أو الجنس أو الحالة العائلية. والمبدأ الرئيسي الموجه لسياسة زامبيا الخارجية فيما يتصل بحقوق الإنسان ينص بوضوح أيضا على أنه لا مجال لتحقيق تنمية هادفة دون كفالة الحماية الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. علاوة على ذلك، لا يمكن بلوغ سلام حقيقي إلا في ظل حماية هذه الحقوق والحريات وتعزيزها بشكل كامل وتمتع الجميع بها. وقد شكلت هذه المبادئ الأساسية معالم تنمية زامبيا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بل والتزام زامبيا في الشؤون الدولية.

سجل زامبيا الدولي في مجال حقوق الإنسان

- ٣ - تظل زامبيا، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها كما يتبين من خلال التدابير المتخذة لكفالة وفاء الحكومة بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وجدير بالذكر أن زامبيا تواظب على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بوصفها دولة طرفا في الصكوك الدولية والإقليمية.
- ٤ - وتضطلع زامبيا بدور نشط في المنظمات الرئيسية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وبوصفها عضوا في لجنة حقوق الإنسان الملغاة، في الفترات ١٩٨٠-١٩٨٢ و ١٩٩١-١٩٩٣ و ٢٠٠٠-٢٠٠٢، وعضوا مؤسسا لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، شاركت ولا تزال تشارك في المداولات الرئيسية التي تتناول مختلف جوانب حقوق الإنسان واتخذت قرارات هامة ساهمت في النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي.
- ٥ - وزامبيا طرف في معاهدات حقوق الإنسان التالية التي وضعتها الأمم المتحدة:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية حقوق الطفل
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- ٦ - صكوك أخرى لحقوق الإنسان دخلت زامبيا طرفاً فيها
 - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
 - اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين
 - بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بمركز اللاجئين
 - اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩
 - البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف
 - سبع اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية بشأن حقوق الإنسان الأساسية
 - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- ٧ - وزامبيا طرف أيضاً في المبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من قبيل الإعلان المتعلق بنوع الجنس والتنمية الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإضافته المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة والطفل.

سجل زامبيا الوطني في مجال حقوق الإنسان

التدابير التشريعية والإدارية

- ٨ - يسر حكومة زامبيا أن تبلغ عن بعض التدابير التشريعية والإدارية المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان وهي كما يلي:
- ٩ - على المستوى الوطني، اعتُمدت في عام ١٩٩٩ خطة العمل الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩. وستظل خطة العمل هذه تتيح توجيهات وإطاراً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فعالة في زامبيا.

١٠ - وساهم عدد من المؤسسات مساهمة أساسية في تعزيز حقوق الإنسان في زامبيا:

أولا - لجنة حقوق الإنسان

أنشئت لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٦ للتركيز بصفة خاصة على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومنذ إنشاء هذه اللجنة، التي تشمل ولايتها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وسوء إدارة العدل واقتراح تدابير فعالة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، وهي تعمل على تحسين إمكانية الوصول إليها عن طريق برنامج لتحقيق اللامركزية ساهم في إنشاء مكاتب إقليمية؛ ولجان مواضيعية معنية بحقوق المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل والحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التعذيب؛ وإقامة الشراكة والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة؛ وإنشاء صندوق المهاجرين المحظور دخولهم وقاعدة بيانات للشكاوى. وتقدم اللجنة خدماتها مجاناً وتنشر تقريرها سنوياً. ويعد هذا التقرير وثيقة عامة تُعرض أيضاً على البرلمان وتفيد عن حالة حقوق الإنسان في البلد.

ثانياً - هيئة الشكاوى العامة ضد الشرطة

بدأت هيئة الشكاوى العامة ضد الشرطة أعمالها في عام ٢٠٠٢ وهي تنظر في الشكاوى العامة المقدمة ضد أفراد الشرطة المتهمين بسوء السلوك من أجل ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد وبلوغ الاحتراف المهني في إدارة شرطة زامبيا.

ثالثاً - وأقامت مؤسسات أخرى، من قبيل الرابطة القانونية لزامبيا والمجتمع المدني ومنظمات غير حكومية، علاقات شراكة مع الحكومة في مجال الدعوة إلى كفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

تدابير تشريعية وإدارية أخرى

أولاً - في مجال التمييز ضد المرأة، انتهت زامبيا من إعداد التقرير الدوري الخامس والسادس المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وستقدمه قريباً إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تنظر فيه.

ثانياً - وفي مجال العنف الجنساني، وخاصة ضد النساء والأطفال، تم تعديل قانون العقوبات بغرض إدخال عقوبات أشد على مرتكبي العنف الجنساني، بما في ذلك الجرائم الجنسية. كما أدمجت زامبيا في قوانينها المحلية جزءاً من أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من حيث صلتها بالعنف ضد المرأة.

ثالثاً - وصدقت الحكومة على البروتوكول الاختياري الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة.

رابعاً - وأنشأت الحكومة أيضاً وحدة دعم الضحايا ووحدة جرائم الجنس داخل إدارة الشرطة من أجل معالجة البلاغات المتعلقة بالعنف الجنساني، ولا سيما العنف ضد المرأة والطفل.

خامساً - وتود زامبيا أيضاً تيسير المناقشة بشأن مشروع قانون العنف الجنساني عن طريق لجنة تطوير القانون.

سادساً - ويحظر قانون تمكين المواطنين لعام ٢٠٠٦ التمييز على أساس نوع الجنس. كما ساهم هذا القانون في إنشاء لجنة التمكين الاقتصادي التي تتيح المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الاقتصادية وامتلاكها ومراقبتها وإدارتها واستغلالها.

سابعاً - يأمر قانون وكالة زامبيا الإنمائية لعام ٢٠٠٦ الوكالة بأن تقدم إلى الوزير المسؤول عن التجارة استراتيجيات متسقة لتنمية التجارة والصناعة تعزز المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الموارد الاقتصادية وامتلاكها وإدارتها والتحكم فيها واستغلالها. ويشجع أيضاً إنشاء مؤسسات تجارية صغيرة جداً وصغيرة ويدعم ذلك ويسره ويعزز مشاركة المرأة في التجارة والصناعة. ويعترف هذا القانون بأن المرأة، التي تشكل جزءاً كبيراً من القطاع غير الرسمي وتقيم أساساً في المناطق الريفية، يجب أن تستفيد من المبادرات الواردة فيه.

ثامناً - يشكل إنشاء اللجنة البرلمانية المعنية بالشؤون القانونية والحكومة وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية أداة فعالة في رصد إجراءات الحكومة المركزية فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل. وتحظى توصيات اللجنة البرلمانية بالعناية والاهتمام الكاملين بسبب الزخم الذي تضيفه لمساعدة الحكومة المركزية على تنفيذ حقوق المرأة والطفل. وأوصت اللجنة في عام ٢٠٠٦ بأن هناك حاجة إلى تعزيز القوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر.

تاسعاً - صدقت زامبيا على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

عاشراً - في مجال الإعاقات، تعترف الحكومة وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وقوانين شاملة بغية تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومساواتهم وتمكينهم على نحو كامل.

حادي عشر - صدقت زامبيا على اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تمنح الحق في ظروف عمل عادلة ومواتية والحق في تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها. واعتمدت

الاتفاقيات المذكورة محلياً عن طريق التعديل التشريعي الذي أُجري عام ١٩٩٧ على قانون الصناعة وعلاقات العمل.

ثاني عشر - تعترف زامبيا بحق الجميع في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، وقد صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٣ ولديها القانون الوطني لنظام المعاشات وقانون مجلس مراقبة صندوق تعويض العمال، اللذان يشكلان التشريع الوطني المتعلق بالضمان الاجتماعي والحماية من الأخطار المهنية المتوخى منه كفالة الحق في الضمان الاجتماعي لكل من يعنيه الأمر.

ثالث عشر - يحظر قانون عمالة الأحداث استخدام الأطفال دون سن ١٤ في أي أنشطة صناعية عامة أو خاصة ويجرم كل من يفعل ذلك.

رابع عشر - ينشئ قانون اللجنة الوطنية للأغذية والتغذية لجنة التغذية لمعالجة مسائل نشر المعرفة المتعلقة بمبادئ التغذية تعزيزاً لإتاحة الحق في الغذاء وفي مستوى معيشة ملائم.

خامس عشر - جرى تعديل قانون التعليم وأحكام أخرى ذات صلة بالعقاب البدني في عام ٢٠٠٣ لإلغاء العقاب البدني في المدارس وأماكن أخرى.

سادس عشر - أنشئت لجنة التحقيق (لجنة التحقيق رقم ٢ لعام ١٩٩١). بمهمة تلقي الشكاوي من الجمهور بشأن أعمال الظلم أو سوء الإدارة التي يرتكبها كبار المسؤولين الحكوميين ورؤساء المؤسسات شبه الحكومية والسلطات المحلية والتحقيق فيها. وتضمن اللجنة الإنصاف وتعزيز العدالة الاجتماعية في إدارة المؤسسات العامة.

سابع عشر - جرى، من خلال قانون الجمعيات، تسجيل منظمات غير حكومية للقيام بجملة أمور منها توعية وتنقيف الجمهور بشأن قضايا حقوق الإنسان وأيضاً لتقديم المساعدة القانونية للمستضعفين.

ثامن عشر - يعترف الدستور بحق الأشخاص في التمثيل القانوني الذي يختارونه، وفي هذا الصدد أنشأت الحكومة إدارة المعونة القانونية التي تقدم خدمات قانونية مجانية إلى الأشخاص المتهمين بأفعال إجرامية خطيرة ولا يستطيعون دفع أتعاب محام خاص.

التعهدات والالتزامات في مجال حقوق الإنسان

١١ - الالتزامات الدولية

أولاً - ستواصل زامبيا بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان دعمها للمجلس وعملها عن كثب مع سائر أعضاء المجلس والمراقبين لضمان وتعزيز الاحترام العالمي لحماية

حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وتعزيز تنسيق حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة وتعميمها بشكل فعال.

ثانياً - إن زامبيا ملتزمة بالمؤسسات التي أنشأها المجلس، بما فيها آلية الاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً - ستواصل زامبيا العمل في المجلس من أجل تعزيز هذه الهياكل لضمان تطور المجلس ليصبح هيئة قوية شفافة وغير انتقائية وتعزز الحوار والتعاون مع الدول الأعضاء. والجدير بالملاحظة أن زامبيا ستكون محل استعراض في أيار/مايو ٢٠٠٨ ومن ثم فهي تتعهد بالتعاون كلية مع "آلية الاستعراض الدوري الشامل" خلال عملية الاستعراض وبعدها.

رابعاً - ستواصل زامبيا دعمها لمفوضية حقوق الإنسان، التي تمثل التزام العالم بالمثل العالمية لحقوق الإنسان. ونحن نرحب في هذا الصدد بزيادة تمويل المفوضية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

خامساً - ستواصل زامبيا احترامها لأحكام البروتوكولات المتصلة بحقوق الإنسان سواء إقليمياً أو عالمياً.

سادساً - تتعهد زامبيا بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وستسعى أيضاً إلى التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بها الذي أقرته الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وفُتح للتوقيع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧.

سابعاً - ستعجل زامبيا بعملية توقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

ثامناً - ستعجل زامبيا أيضاً بعملية توقيع البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وستواصل زامبيا، التي تستضيف لاجئين منذ أربعة عقود، عملها عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم اللاجئين وأداء مسؤوليات الحماية الدولية التي تقع على عاتقها، مما يسمح لها بضمان الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني.

وستواصل زامبيا، التي تدعم الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتقديم أفراد الجيش والشرطة والموظفين المدنيين

لعمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دارفور (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) وإثيوبيا/إريتريا (بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا) وكوسوفو (بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو) وليبيريا (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا) وسيراليون (مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون) وجنوب السودان (بعثة الأمم المتحدة في السودان) وتيمور - ليشتي (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي).

١٢ - الالتزامات المحلية

أولاً - وضعت زامبيا خطة إنمائية وطنية خامسة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ أعطت الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن بين الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها لتحقيق هذا الهدف الاعتماد المحلي لأحكام معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي ليست بعد جزءاً من تشريعات زامبيا.

ثانياً - ستواصل زامبيا تعاونها مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات باحترام مواعيد تقديم التقارير الدورية والعمل وفقاً لملاحظاتها وتوصياتها الختامية. وزامبيا، كما سبقت الإشارة، قدمت حتى الآن كل التقارير التي عليها أن تقدمها وفقاً لالتزاماتها الدولية والإقليمية كدولة طرف. وستواصل زامبيا أيضاً مشاركتها في المناقشات المتعلقة بإصلاح الهيئات المنشأة بمعاهدات في ضمان نظام رصد أكثر فعالية.

ثالثاً - تسعى زامبيا إلى الاضطلاع ببرامج لحقوق الإنسان توازن بين مختلف أبعاد حقوق الإنسان. فالبرامج الحكومية على سبيل المثال موجهة إلى تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضاً حقوق محددة للمجموعات الضعيفة بما فيها النساء والأطفال والموقوفون.

رابعاً - على الصعيد الوطني، بدأت الحكومة إصلاحات دستورية وانتخابية بتشكيل لجنة استعراض الدستور واللجنة التقنية لإصلاح الدستور اللتين قامتتا منذ ذلك الحين بتقديم تقريريهما إلى الحكومة. وفيما يتعلق بلجنة استعراض الدستور، أنشأت الحكومة مؤتمراً دستورياً وطنياً للنظر في أحكام مشروع الدستور ومناقشتها. أما فيما يتعلق بقانون الانتخابات، فقد قامت الحكومة بتحركات إضافية لتعديل القانون الانتخابي الذي ينظم إجراء الانتخابات في زامبيا. وكان الإجراء الرئيسي في هذا القانون هو أنه أعطى اللجنة الانتخابية صراحة سلطة ضمان إقلاع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات عن الممارسات الفاسدة. ومن المتوخى أن يشجع هذا الإجراء المواطنين، بمن فيهم النساء، على المشاركة بحرية في الانتخابات كناخبين ومرشحين.

خامسا - ستواصل زامبيا العمل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لتعزيز وتنفيذ برامج حقوق الإنسان.

سادسا - تواجه زامبيا بوصفها بلداً نامياً عدة تحديات في الوفاء بمختلف الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والتحديات الإنمائية، لا سيما في مجالات الحد من الفقر، والقضاء على الأمراض من قبيل الملاريا والسل والفيروس/الإيدز، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنياً ودولياً. غير أن زامبيا ملتزمة بمواجهة هذه التحديات وستسعى، بمساعدة المجتمع الدولي وتعاونه، لا سيما في مجالي بناء قدرات مؤسساتها الوطنية ونظمها القانونية وتنمية الموارد البشرية في مجال حقوق الإنسان، لضمان تلبية احتياجات مواطنيها.
